الأمم المتحدة

A/C.2/56/SR.7

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
7 January 2002
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد مبايو ..... (الكاميرون)

المحتويات

مناقشة عامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-56177 (A)
0156177

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

مناقشة عامة (تابع)

١ - **السيد العياري** (تونس): أشار إلى أن أعمال اللجنة الثانية تجري في سياق عالمي دمغته الاعتداءات الإرهابية الأخيرة التي جرت في نيويورك وواشنطن والتي أدانتها تونس بشدة فور وقوعها. إن هذه الأعمال غير المحتملة تتعارض مع التيار التاريخي ومع الجهود التي تبذلها البشرية والرامية إلى إقامة علاقات تعاون ووفاق صلبة. وتكرر تونس مواساتها للحكومة وللشعب الأمريكي ولأسر الضحايا وتذكّر بأنها قد طالبت دائما بنبذ العنف والإرهاب والعنصرية. كما طالبت في الوقت ذاته بتكثيف التعاون لمكافحة الفقر والتخلف مكافحة فعالة والبحث عن حلول سلمية لجميع المنازعات الإقليمية بغية القضاء على بؤر التوتر التي تحاول الحركات الإرهابية والمتطرفة استغلالها لأغراض تتنافى والمبادئ الإنسانية.

٢ - وقال إن مناقشات اللجنة الثانية التي تدور الآن قبل انعقاد اجتماعات هامة مثل المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة، تتسم بأهمية خاصة لأنها تتيح الفرصة لتقييم أوجه التقدم المحرزة في سبيل بلوغ الأهداف المحددة في إعلان الألفية. وينبغي على المجتمع الدولي مضاعفة الجهود والإسراع بدينامية مختلف أشكال التعاون والشراكة للتخلص نهائيا من الفقر وتخفيض نسبة السكان الذين تقل دخولهم في العالم عن دولار واحد في اليوم، إلى ٥٠ في المائة من الآن وحتى عام ٢٠١٥. إن وسائل العمل لبلوغ هذا الهدف متعددة وتتمثل في التخفيض الدائم للدين والوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو واستحداث نظام تجاري ومالي مستقر يدار بطريقة سليمة، وتحويل الاتجاه إلى الانخفاض الذي اتضح في المساعدة الإنمائية الرسمية بحيث يسعى العالم من جديد نحو هدف ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو.

٣ - وأضاف أن الترابط الذي لا يمكن فصمه بين الأبعاد الأساسية وهي التمويل والتجارة والتنمية سيكون محور الإعداد للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ومحور مناقشاته. وتأمل تونس أن يبحث هذا المؤتمر مختلف جوانب تمويل التنمية وأن يعتمد نتائج وقرارات هامة تأخذ في الاعتبار بخاصة الاهتمامات الخطيرة للبلدان النامية.

٤ - ولاحظ أن زيادة حدة الفروق على المستوى العالمي وزيادة نسبة الفقر من جراء تنمية ذات سرعتين هي إحدى تناقضات العولمة. والواقع أن الطابع العالمي للنظام الاقتصادي يتطور باتجاه الإدماج العريض للاقتصادات الوطنية سواء على مستوى التجمعات الإقليمية أو على المستوى العالمي، وكلها يؤدي إلى تحديات في جميع المجالات مثل تفاقم البطالة واتساع الهوة التي تفصل بين الأغنياء والفقراء.

٥ - وقال إن الاقتراح الرامي إلى إنشاء صندوق عالمي للتضامن من أجل القضاء على الفقر وتشجيع التنمية الاجتماعية والبشرية في أكثر المناطق فقرا، راجع إلى أن نظام عالمي أكثر اتساما بالطابع الإنساني يجب أن يستلهم قيم التضامن والمساعدة المتبادلة. إن الأمر يتعلق بآلية مكملة للآليات القائمة وتمول بطريق الهبات والتبرعات. وأشاد ممثل تونس بالترحيب الحار من قبل الجمعية العامة بهذه المبادرة في قرارها ٥٥/٢١٠، وأعرب عن شكره للحكومات والجهات الأخرى المعنية لتأييدها إنشاء هذا الصندوق كما جاء في تقرير الأمين العام (A/56/229) المتعلق بعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦). وفي ضوء التوصية الواردة في تقرير الأمين العام الداعية إلى إنشاء هذا الصندوق، تدعو تونس جميع الأعضاء في الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية إلى المساهمة في تكريس هذا المشروع

الحضاري بمناسبة الدورة السادسة والخمسين بغية المساهمة في بناء مستقبل أفضل للبشرية.

٦ - وأضاف أن الحوار الثاني رفيع المستوى حول تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية عن طريق الشراكة، أكد دور التكنولوجيات والإعلام والاتصال في مجال دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن البلدان النامية لم تتمكن من تحقيق الاستفادة الكاملة من أوجه التقدم التكنولوجي البالغة السرعة التي أحرزت في السنوات الأخيرة. إن وجود الفجوة الرقمية يجعل من الضروري إيجاد حوار دولي وتنفيذ النهج العالمية لتيسير التكيف مع هذه الحقيقة الجديدة وتحسين إعادة إدماج البلدان النامية في شبكة الإعلام العالمية.

٧ - وقال إن مؤتمر الألفية أكد بوضوح أن أفريقيا تستحق اهتماما خاصا من قبل المجتمع الدولي ودعى منظومة الأمم المتحدة للاضطلاع بدور نشط في تعبئة الموارد لصالح تنمية هذه القارة وإدماجها في الاقتصاد العالمي. وتدل المبادرة الأفريقية الجديدة التي جرى الإعراب عنها في مؤتمر القمة السابع والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية، المعقود في لوساكا، على رغبة هذه القارة في تأكيد مكانتها في المسرح الدولي وضمان تنميتها. إن نجاح هذه المبادرة التي تبرهن على تصميم القارة على الاعتماد على مواردها الخاصة يتطلب أيضا دعم المجتمع الدولي وتأييده التام. ولذلك فإن تونس تكرر نداءها من أجل تعبئة متزايدة من قبل المجتمع الدولي لصالح تنمية البلدان الأفريقية وإدماجها في الاقتصاد العالمي.

٨ - **السيد ساهوفيتش** (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية): ذكّر بأن المناقشة العامة تدور غداة الاعتداءات البشعة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر. ومن السابق لأوانه كما أعلن وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تقييم نتائج هذه الاعتداءات الإرهابية على الاقتصاد العالمي. إن تباطؤ النمو والنشاط الاقتصادي في العالم قد بدأ يظهر قبل هذه الاعتداءات، وقد جرى التأكيد في أثناء الحوار رفيع المستوى حول تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية عن طريق الشراكة أن مزايا العولمة يمكن أن تظهر سريعا وعلى نطاق واسع، والأمر كذلك أيضا بالنسبة لآثارها السلبية. ومن ثم فإن من الضروري أن يحترم المجتمع الدولي الالتزام المعقود في إعلان الألفية ألا وهو ضمان أن تصبح العولمة قوة إيجابية لصالح جميع شعوب العالم. ولذلك يجب العمل على تحسين الترابط وأوجه التكامل بين مختلف الأجهزة الدولية المكلفة بالمسائل المتعلقة بالمالية والتجارة والتنمية. وبوسع المؤتمر المعني بتمويل التنمية الذي سيعقد في المكسيك الإسهام بصورة ملحوظة في بلوغ هذا الهدف.

٩ - وقال إن التجارة الدولية تقوم بدور حاسم في التنمية المستدامة ويتعين على المنظمة العالمية للتجارة الدولية مضاعفة الجهد للإسراع بتحقيق التحرر الكامل للتجارة على أساس مبدأ العالمية وتوسيع عضوية هذه المنظمة. ويعد القضاء على الفقر من أكثر المشاكل إلحاحا التي تتطلب حلا في الوقت الحالي. ولذلك فإن من الضروري تجديد الالتزامات الواردة في إعلان الألفية بمناسبة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا. وتخفيض الدين أمر ضروري إذا ما أريد إيجاد مناخ مناسب للاندماج في الاقتصاد العالمي. إن مبادرات مثل التي اتخذت لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالدين يجب أن تطبق كاملة وأن تستكمل بموارد أخرى بغية تمكين البلدان المستفيدة من الإسراع بمعدل نموها والحد من فقرها. ويجدر التأكيد أيضا على أن من الصعب بالنسبة لبعض البلدان النامية ذات الدخول المتوسط أو الضعيفة والتي تعاني من مديونية ضخمة، ضمان خدمة ديونها الخارجية. وينبغي أن يواكب تخفيض الدين زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية،

دون الإقلال من أهمية الاستثمارات الخارجية المباشرة وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة في التنمية الاقتصادية.

١٠ - إن مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة سيعطي المجتمع الدولي فرصة تجديد دعمه السياسي لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. إن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على يقين أيضا بأن بعض المسائل البيئية مثل التغيرات المناخية وطبقة الأوزون والتنوع البيولوجي تتسم بطابع عالمي وتقتضي عملا دوليا منسقا.

١١ - وقال إن بلده، وبعد عشر سنوات من عدم الاستقرار الإقليمي الخطير والحرب والجزاءات الاقتصادية وسوء الإدارة والفساد، قد تمكن من استحداث إصلاحات اقتصادية واجتماعية جذرية ويبذل كل ما في وسعه للانضمام إلى عمليات الاندماج في أوروبا والاشتراك الكامل في الاقتصاد العالمي. وقد انضم بالفعل لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومن المقرر أن يصبح عضوا في المنظمة العالمية للتجارة. إن الهدف الذي حددته يوغوسلافيا لنفسها وهو الحصول على اقتصاد قوي ومنفتح في أقرب وقت ممكن، يعد هدفا طموحا ولكنه ممكن التحقيق شريطة أن يكون بوسعها الاستفادة من دعم المجتمع الدولي.

١٢ - **السيد لورينسو** (المكسيك): قال إنه بالإضافة إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي، هناك أوجه قلق جديدة يتعرض لها السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الوحشية التي ارتكبت في الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر.

١٣ - لقد نظر رؤساء الدول والحكومات بالتفصيل في تحديات ومزايا العولمة في قمة الألفية وتعهدوا في نهايتها باحترام مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والإنصاف على المستوى العالمي والدفاع عنها، وعلى الرغم من استحداث العديد من الهياكل السياسية والمؤسسية خلال السنوات العشر الماضية لتشجيع التنمية المستدامة وبخاصة في البلدان النامية فإنه يتعين على المجتمع الدولي خلال الأشهر القادمة إعطاء دفعة للتعهدات الواردة في إعلان الألفية وترجمتها عن طريق تدابير واقعية جديدة وذلك في إطار المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي سيعقد في المكسيك ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد في جنوب أفريقيا. وقال إن بلده يرى أن هذين المؤتمرين يتسمان بأهمية بالغة فيما يتعلق بالتعاون الدولي من أجل التنمية الذي لن يتسنى بدونه التوصل إلى تنمية مستدامة ومتوازنة على المستوى العالمي.

١٤ - ومضى قائلا إن البؤس يؤدي إلى مشاكل لا بالنسبة للبلدان النامية فحسب وإنما أيضا بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو. وبخاصة الهجرة غير المشروعة والأمراض وفقدان الأمن والتعصب والإرهاب. ومنذ ٥٠ عاما حذر جورج مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة في ذلك الحين من الاضطرابات التي قد تنجم عن يأس الشعوب التي تعاني من آثار الصراعات ووجه نداء لعدم توجيه السياسات ضد بلد أو نظرية وإنما ضد الجوع والبؤس واليأس والفوضى. وهذا التحليل لم يفقد حتى الآن شيئا من حقيقته.

١٥ - إن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية يتيح فرصة فريدة للتصدي لمسائل مثل تدفقات رؤوس الأموال الخاصة والتجارة الدولية والتعبئة والتحويلات الدولية للموارد العامة وإدارة الدين الخارجي وعمل النظم النقدية والمالية العالمية. إن مؤتمر مونتري يجب أن يفتح السبيل الذي يؤدي إلى التكريس المنسق للتعهدات الواردة في إعلان الألفية. ويجب أن يشجع تفهما أفضل لطبيعة وأبعاد ونتائج الترابط المتزايد للاقتصاد العالمي.

١٦ - وأضاف قائلا إن تدهور البيئة يؤدي إلى البؤس ويسهم في زيادة الفقر المدقع. والمؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة يجب أن يؤكد من جديد الالتزام بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وتقييم النتائج المحرزة خلال السنوات

العشر الماضية في مجال حماية البيئة وتشجيع التنمية المستدامة. ومؤتمر جوهانسبرغ بوجه خاص فرصة لاستعراض التحديات الجديدة واقتراح برنامج مجدد. وأكد ضرورة رؤية مشتركة للمستقبل وإرادة سياسية موحدة وتوافق آراء من أجل التعبئة الجماعية للجهود على أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة المتباينة. إن العديد من البلدان يعاني من البؤس وتدهور البيئة وطرائق الإنتاج والاستهلاك غير القابلة للاستمرار، ولذلك فإنه يتعين التصدي للبعد الدولي للتنمية المستدامة وبخاصة على أساس تعاون دولي في إطار الأمم المتحدة. إن تشجيع التنمية المستدامة سيستفيد من الاتفاقات المتعلقة بالتجارة والتنمية والتمويل التي ستبرم في المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية. إن أوجه التقدم التي ستحرز في هذا المؤتمر ستسهم إلى حد بعيد في نجاح قمة جوهانسبرغ حيث أن الأمر يتعلق دون أدنى شك بعمليتين متكاملتين.

١٧ - **السيد شارما** (الهند): أعرب عن تأييده للكلمة التي ألقاها رئيس مجموعة الـ ٧٧ وقال إن اللجنة الثانية يجب أن تستوحي خلال أعمالها الروح البناءة التي سادت في الحوار السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعى ومؤسسات بريتون وودز، والحوار الثاني رفيع المستوى المعني بتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية والشراكة.

١٨ - إن مفهوم العولمة ليس واحدا بالنسبة للجميع. فقد أثارت العولمة قلقا بين أكثر الأعضاء ضعفا في النظام الاقتصادي العالمي نظرا للاختلافات والفروق التي تؤدي إليها. والتحدي القائم الآن، وكما أكد ذلك رؤساء الدول والحكومات في قمة الألفية هو جعل العولمة قوة إيجابية بالنسبة للجميع. والواقع أن من الضروري إقناع الجميع بأن النظام الاقتصادي العالمي قد صمم لفائدة جميع البلدان على أساس مبادئ ديمقراطية وعن طريق تدابير فعالة ومع مراعاة احتياجات البلدان النامية.

١٩ - ومضى قائلا إن الاقتصاد العالمي يمر بمرحلة تباطؤ، والاعتداءات الإرهابية التي تعرضت لها الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ستترتب عليها آثار متباينة وبخاصة فيما يتعلق بعدم الأمن والقلق. إن العديد من الأشخاص سيعانون من الفقر إذا ما أضيرت استراتيجيات التنمية. ومن الضروري أن نعتمد معا سياسات لإنعاش النمو الاقتصادي وإعادة الثقة وإحباط قوى الفوضى والإرهاب التي تحاول إفساد عمل النظم الدولية.

٢٠ - إن التجارة هي محرك النمو في البلدان النامية ولذلك فإنها يجب أن تقوم على أساس قواعد تجارية غير منحازة. والمنتجات ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية لا تحظى بنفس مستوى الحماية الذي تحظى به منتجات البلدان المتقدمة النمو. والمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في الدوحة يجب أن يقيم النتائج المحرزة وأن يعطي توجيهات بالنسبة للمفاوضات الجارية وينظر في مسائل مثل مرونة تفسير الاتفاقات الخاصة بجوانب حقوق الملكية الثقافية المتعلقة بالتجارة بغية منع نهب المعارف التقليدية. إن الهند لا تؤيد إدراج مسائل لا تتعلق بالتجارة في جدول أعمال الدوحة، مثل العمل والبيئة. ولا يجب إدراج أي بند جديد بما في ذلك احتمال البدء في دورة جديدة من المفاوضات التجارية في جدول أعمال منظمة التجارة العالمية في الدوحة دون توافق واضح في الآراء حول المسألة.

٢١ - وقال إن خبرة الهند في مجال التنمية تدل على أن التكنولوجيا أداة قوية في مجال التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر. إن النظام العالمي المعمول به حاليا يعرقل هذا الاستغلال الخاص للتكنولوجيا لأنه لا يحترم حق الجميع في الاستفادة من أوجه التقدم والنتائج العلمية. ومن الضروري تعويض الخلل في نظام حقوق الملكية الثقافية، وهو حاليا غير موات إلى حد بعيد للبلدان النامية وضمان تطوره بحيث

يشجع توزيعا أكثر إنصافا لثمار التنمية العلمية والتقنية لا أن يحول دون ذلك.

٢٢ - وأضاف أن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية سيؤدي إلى تقييم إرادة المجتمع الدولي للعمل على إيجاد وإعمال الوسائل والآليات الواقعية لتعبئة الموارد المالية اللازمة للقضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الأخرى الواردة في إعلان الألفية. ويتعين على مؤتمر المكسيك وضع وسائل تمويل دولية قادرة في المدى الطويل على دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية للخروج من حلقة التخلف والفقر المفرغة.

٢٣ - وقال إن على المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة تقييم أوجه التقدم المحرزة منذ مؤتمر ريو، في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على أساس مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة. ولوحظ في أثناء انعقاد مؤتمر القمة المعني بالأرض + ٥ أن أوجه تقدم عديدة قد أحرزت على المستوى الوطني في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وإن كانت البلدان الصناعية لم تنفذ التزاماتها الدولية في مجال مساعدة البلدان النامية. والهند تأمل أن يؤدي مؤتمر جوهانسبرغ إلى تحديد العقبات أمام تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وإزالتها وبخاصة فيما يتعلق بتحويل التكنولوجيات المتعلقة بالأرض، وذلك بشروط مواتية بالنسبة للبلدان النامية وتعبئة موارد مالية جديدة وإضافية.

٢٤ - وأيد ممثل الهند نهج ''من القاعدة إلى القمة'' ويرى أن مساهمة المجموعات الكبرى ونتائج الاجتماعات الإقليمية وقرارات مؤتمر الأطراف في الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن حماية البيئة ومنتدى الأمم المتحدة للغابات يجب أن تسهم في العملية التحضيرية وتمكن مؤتمر القمة من التوصل إلى تدابير فعالة ومتناسقة.

٢٥ - وقال إن الهند تؤيد أيضا تنفيذ برنامج عمل بروكسل من أجل أقل البلدان نموا. إن تأخر هذه البلدان والصعاب الجمة التي تواجهها تقتضي من المجتمع الدولي تكريس المزيد من الاهتمام بمشاكلها وأضاف أنه يؤيد إلى حد بعيد المبادرة الأفريقية الجديدة التي اعتمدتها منظمة الوحدة الأفريقية في تموز/يوليه ٢٠٠١ لأنها تشكل رفضا قويا للتنازلات المحدودة من جانب واحد وتدعو البلدان الأفريقية للتصدي لأسباب تأخر القارة.

٢٦ - **السيد سن** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إنه رغم جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي مازالت البلدان المثقلة بالديون وأقل البلدان نموا تعاني من التخلف كما أن الهوة التي تفصل بين الأغنياء والفقراء آخذة في الاتساع.

٢٧ - وأضاف أن وفده يعلق أهمية خاصة على قطاع العلم والتكنولوجيا الذي يبدو فيه هذا التأخر واضحا أكثر من غيره. والواقع أن التنمية الاقتصادية المستدامة تتوقف على العلم والتكنولوجيا، والفرق بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية ناجم عن اختلاف المستوى في هذا الصدد. ولكي يشهد القرن القادم تنمية منصفة ورخاء للجميع وتوزيعا عادلا للنتائج المحرزة في مجال العلم والتكنولوجيا بروح من التعاون المتبادل، فإن من الضروري إعادة النظر في العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة الآن.

٢٨ - وهناك عقبات مفتعلة مثل احتكار العلم والتكنولوجيا الذي تمارسه الدول المتقدمة النمو. والحواجز الجمركية والتكنولوجية التي تفرضها على البلدان النامية تحد من التنمية المستدامة لاقتصاد وتجارة هذه البلدان وتحول أيضا دون مشاركتها العادلة في إدارة وسير الاقتصاد الدولي.

٢٩ - إن البلدان المتقدمة النمو يجب أن تساعد البلدان النامية حتى تتمكن من تنفيذ برامج التنمية الخاصة بها تنفيذا

فعالا. ويجب على الأمم المتحدة اتخاذ تدابير أكثر واقعية لتنفيذ الالتزامات التي اتخذت خلال الاجتماعات الدولية المتعددة لنقل التكنولوجيا دون شروط وتعبئة الموارد اللازمة والنهوض بالتنمية المستدامة.

٣٠ - وقال إنه يجدر أيضا الاهتمام بخاصة بمشكلة القضاء على الفقر وتصفية الديون وإقامة نظام للنهوض بالتنمية المستدامة في البلدان النامية بما في ذلك أكثر البلدان فقرا. ويجب على البلدان المتقدمة النمو اتخاذ تدابير لتخفيض ديون البلدان الفقيرة تخفيضا جذريا بل وإلغائها ووضع حد للتدابير الأحادية الجانب التي تعرقل التنمية الاقتصادية. وفي الوقت ذاته يجب توفير كل المساعدة اللازمة للبلدان النامية بغية التغلب على الآثار الضارة للعولمة وتمكين هذه البلدان من تحقيق التنمية المستدامة.

٣١ - إن الشعب الكوري من جانبه وقف كتلة واحدة لتحقيق حلم زعيمه الأعلى الجنرال كيم تونغ ايل بإقامة دولة قوية. والجنرال كيم يوجه بحكمة بالغة الجهود التي تبذل كيما يصل قطاع العلم والتكنولوجيا في البلد إلى المستوى العالمي في أقرب وقت ممكن لأنه يرى في ذلك شرطا مسبقا لبناء بلد عظيم.

٣٢ - **السيد شارما** (نيبال): أعرب عن موافقته على الكلمة التي أدلى بها ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وكلمة ممثل بنغلاديش باسم أقل البلدان نموا وكلمة ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية باسم البلدان غير الساحلية. إن العالم لم يكن في أي وقت مضى أكثر منه ثراء جماعيا، وديمقراطية سياسية وعولمة على الصعيد الاقتصادي، كما لم يكن أكثر فروقا بين الأغنياء والفقراء. إن إعلان الألفية يهدف إلى الحد من هذه الفروق ولذلك فإن على الأمم المتحدة العمل على تطبيقه. وللأسف وبعد النمو الضخم في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية عام ٢٠٠٠ من المتوقع أن يؤدي تباطؤ الاقتصادي الذي تشهده البلدان المتقدمة النمو في عام ٢٠٠١ إلى الإضرار بالبلدان الفقيرة.

٣٣ - إن البلدان النامية عليها مسؤولية تنميتها وهي تبذل قصارى جهدها للتغلب على الصعوبات التي تواجهها ولكن جهودها ستذهب أدراج الرياح إذا لم تحصل على المساعدة الخارجية، وتصل إلى الأسواق وإلى التكنولوجيات. ولذلك فإن من المهم أن تتمكن من المشاركة في القرارات الاقتصادية العالمية التي تعنيها.

٣٤ - وقال إن الوضع في مجال المساعدة يثير القلق نظرا لأن المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من أعضاء لجنة المعونة الإنمائية قد انخفضت. إن البلدان النامية لن تتمكن من الدخول جديا في طريق التنمية المستدامة ما لم تتم زيادة المساعدة الأساسية المكرسة للتنمية زيادة ضخمة للحد من اعتمادها على المساعدة الطويلة الأجل. ونظرا لأن الاستثمارات الأجنبية لا تذهب إلا إلى عدد محدود من البلدان، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية تعد ضرورية أكثر من أي وقت مضى.

٣٥ - وأضاف أن جزءا هاما من عائدات صادرات البلدان الفقيرة يوجه لسداد الدين أو لتأمين خدمته مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة الموارد بالنسبة لها. والمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة الثقلة بالديون مازالت بطيئة وتفتقر إلى التمويل. ومن ثم فإن من الضروري اتخاذ تدابير جذرية لتخفيف عبء الديون عن أقل البلدان نموا والبلدان الأخرى المثقلة بالديون الباهظة حتى تتمكن من تخصيص مواردها المفرج عنها للقضاء على الفقر.

٣٦ - إن الاقتصاد يتبع التجارة الخارجية. ولكن وصول البلدان النامية إلى الأسواق محدود وكذلك حصولها على التكنولوجيات، وهي تعاني أيضا من عدم المساواة فيما يتعلق

بشروط المبادلات. ويجب زيادة قدرة البلدان النامية على تعبئة الموارد وتنفيذ البرامج وإدارة شؤونها العامة وكلها عناصر أساسية بالنسبة للسلم والأمن والديمقراطية والحرية.

٣٧ - إن نيبال ستعمل بنشاط في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية وتأمل أن يؤدي المؤتمر إلى مشروع عام لتمويل التنمية. ومن الضروري أكثر من أي وقت مضى أن تعاد هيكلة البناء الاقتصادي الدولي، وإن كانت نيبال تشعر بالقلق إزاء الافتقار إلى التصميم في الوقت الذي يجب أن يتم فيه البدء فعليا في إجراء الإصلاحات.

٣٨ - وأضاف قائلا إنه إذا كان الفقر سائدا في البلدان النامية فإنه قد زاد في بعضها، وأقل البلدان نموا هي أكثرها تضررا بالرغم من برامج الأمم المتحدة التي كرست لها خلال العقدين الماضيين. إن العولمة قد زادت من تهميش هذه البلدان ومن ثم يجب تشجيع النمو الاقتصادي بها وتنفيذ برامج فعالة لصالح الفقراء. ويجب أن تفتح منظمة التجارة العالمية أبوابها لأقل البلدان نموا التي لا تستطيع الآن تلبية الشروط المطلوبة. إن البلدان النامية غير الساحلية تعاني في تنميتها من عدم قدرتها على الوصول المباشر إلى البحار وهي تحتاج مساعدة في تنميتها وتحسين نظام النقل والمرور العابر بها.

٣٩ - وقال إن تدهور البيئة يعد مشكلة عالمية. ولم يتم بعد الإفراج عن الموارد اللازمة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ويجب أن يحرص المجتمع الدولي على استخدام رشيد إيكولوجيا للموارد غير المتجددة والتعاون لمنع الكوارث الطبيعية وتلك التي يسببها الإنسان والحد من آثارها وفي حين يعد ما تقدمه صناديق وبرامج الأمم المتحدة من دعم للقضاء على الفقر وتحسين إدارة شؤون الحكم في البلدان المستفيدة، هاما، فإن نيبال تشعر بالقلق إزاء انخفاض الموارد الأساسية لهذه الصناديق والبرامج وتطلب من المجتمع الدولي وبخاصة البلدان الغنية زيادة مساهماتها.

٤٠ - وأضاف أن بلده من أقل البلدان غير الساحلية نموا وهو يسعى لإجراء الإصلاحات اللازمة لتطبيق الديمقراطية وتحقيق التنمية. وقد أحرز تقدما ضخما في عدد من المجالات ولكن نموه مازال متواضعا. وهو يعتمد على ظهور مناخ موات وعلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتحسين وصوله إلى الأسواق والتكنولوجيات وتعزيز التعاون ويطلب إلى الشركاء مضاعفة جهودهم في هذا المجال.

٤١ - **السيد كافاندو** (بوركينا فاسو): قال إنه يدين من جديد باسم بلده الهجمات الإرهابية التي ارتكبت في ١١ أيلول/سبتمبر ضد الولايات المتحدة ويكرر الإعراب عن كل التعاطف للشعب الأمريكي ولعائلات الضحايا.

٤٢ - وأضاف أن العولمة وتحرير التجارة قد زادا من تفاقم الفروق الاقتصادية والاجتماعية بين الشعوب إلى حد يتطلب من الأمم المتحدة إيجاد حلول لمشكلة الفجوة الرقمية بين الجنوب والشمال. إن تمويل التنمية، وهو شرط الانطلاق الاقتصادي للبلدان النامية يعد ضروريا لمساعدتها على التغلب على الصعوبات الضخمة التي تواجهها مثل التمويل الداخلي المحدود وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية وعدم كفاية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعبء الدين. ويأمل بلده أن يتمكن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية من إيجاد حلول لهذه المشاكل.

٤٣ - ومضى قائلا إن التنمية لكي تفيد الشعوب يجب أن تكون مستمرة. والجهود التي ستبذل في هذا المجال لن تعطي ثمارها ما لم يبحث المجتمع الدولي جديا مسألة تمويل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وغيره من المشاريع الإنمائية. إن بلده ينتظر الكثير من المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة الذي سينظر بخاصة في العلاقة الوثيقة بين الفقر والبيئة.

٤٤ - وقال إن بلده يشعر بالقلق إزاء الانخفاض المستمر لموارد صناديق وبرامج الأمم المتحدة المكلفة بالأنشطة التنفيذية ويرى أنه يتعين إعادة تعريف هذه الأنشطة لتفادي الازدواجية بينها وبين مشاريع أخرى تضطلع بها مؤسسات بريتون وودز أو القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية.

٤٥ - إن التعاون التقني والاقتصادي فيما بين البلدان النامية يشكل أداة أخرى برهنت على جدواها ويجب أن تدمج في خطط تنمية بلدان الجنوب وتدعم بواسطة الشركاء في التنمية وإلا أصبحت الجهود التي تبذل للقضاء على الفقر غير ذات جدوى.

٤٦ - ونظرا لأن غالبية أقل البلدان نموا توجد في أفريقيا فإن الحالة الحرجة لهذه القارة تتطلب اهتماما خاصا ويتعلق الأمر حاليا ببذل كافة الجهود بمساعدة الشركاء في التنمية لزيادة الاستثمارات والمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف الدين. وقد قررت أفريقيا في الواقع الاضطلاع بنفسها بمصيرها عن طريق تحسين إدارة شؤون الحكم والديمقراطية. وكذلك بالمبادرة الأفريقية الجديدة التي تدل على أن القادة الأفارقة لديهم الإرادة السياسية اللازمة لإنجاز مهام واقعية.

٤٧ - وأضاف قائلا إن إعلان الألفية هو المرجع لكل عمل يقوم به المجتمع الدولي لمكافحة الفقر وبناء عالم يقوم على العدل ويسوده السلام والأمن. وتقرير الأمين العام المعنون ''الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية'' (A/56/326) يتسم في الواقع بآنية خاصة.

٤٨ - **السيد الحديد** (الأردن): قال إن مداولات اللجنة الثانية تحظى بأهمية خاصة لأنها تضع الأساس لإطار متفق عليه يكون بمثابة الدليل للتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية، كما تساهم مداولات اللجنة في الوصول إلى توافق في الآراء حول أهداف التنمية. إن وفد الأردن ينتظر باهتمام المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي يتسم بأهمية بالغة نتيجة أهمية الموضوعات التي سيبحثها في مجال تعبئة الموارد اللازمة للتنمية. وهو يمثل أيضا استئنافا للحوار بين الشمال والجنوب واتخاذ تدابير مشتركة لمواجهة التحديات التي انبثقت عن ظاهرة العولمة. ويعد هذا المؤتمر فرصة لمناقشة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العالمية وإصلاح النظام المالي الدولي، ومحاولة وضع الأسس للتغلب على الأزمة المالية. وفضلا عن ذلك فإن المؤتمر يكتسب أهمية خاصة نظرا لتعدد الجهات المشاركة فيه وقد تعهدت مؤسسات بريتون وودز والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة بالمشاركة فيه، والعمل على إنجاحه. ويرجو وفد الأردن أن يحقق المؤتمر أهدافه المعلنة.

٤٩ - وأضاف أن بلده يأمل أن يشكل المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة نقطة تحول حقيقية بهدف التطبيق الكامل لجدول أعمال القرن ٢١، واستعراض المنجزات التي تحققت، واستخلاص الدروس وتحديد العقبات التي مازالت قائمة والإعراب عن التدابير الواجب اتخاذها للتغلب عليها. إن عدم وفاء البلدان متقدمة النمو بالتزاماتها في مجال التمويل، وعدم وجود تدابير واقعية ترمي إلى إدماج جميع أبعاد التنمية المستدامة، يشكلان عقبتين رئيسيتين. إن هذا المؤتمر الذي يجب أن يصل إلى الوسائل الكفيلة بتحقيق استفادة جميع البلدان على قدم المساواة من ثمار العولمة، يتعين عليه أيضا النظر في العلاقة بين الفقر والبيئة، وهي علاقة أساسية وبخاصة في البلدان النامية التي يتوقف بقاؤها على الموارد الطبيعية.

٥٠ - وقال إن مشكلة الدين مازالت تشكل عقبة كؤود أمام التنمية المستدامة في البلدان النامية وذلك بما تستنزفه من موارد وما تضعه من أعباء على كاهل هذه البلدان. ويجب إيجاد حلول لهذه المشكلة التي تتعلق أساسا بالبلدان ذات الدخل المتوسط مثل الأردن. ويجب تشجيع البلدان متقدمة النمو إلى إعادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي لا تكف عن

الانخفاض إلى المستوى الذي سبق أن حددته الأمم المتحدة، حيث أن هذه المساعدة هي المصدر الأساسي لتمويل عدد لا بأس به من البلدان النامية والاستثمارات الخارجية لا يمكن أن تحل محلها.

٥١ - وقال إن البلدان المتقدمة النمو يجب أن تفتح أسواقها أمام البلدان النامية وتلغي الحواجز التي مازالت قائمة وذلك لتحسين شروط المبادلات، التي تفيد هذه البلدان إلى حد بعيد. ولذلك فإن الأردن ينتظر الكثير من المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية.

٥٢ - وأضاف أن النظر كل ثلاث سنوات في أنشطة التنمية مدرج في جدول أعمال الدورة ويتعلق الأمر بوضع إطار ومعايير لتحديد نفقات صناديق وبرامج الأمم المتحدة من أجل التنمية ومحصلاتها.

٥٣ - **السيد الكالاي** (فنزويلا): أعرب مجددا لشعب الولايات المتحدة وحكومتها عن عميق تضامنه في مواجهة الأعمال الإرهابية الإجرامية التي جرت في ١١ أيلول/سبتمبر الماضي والتي راح ضحيتها آلاف الأبرياء وأدت إلى خسائر مادية ضخمة. وقال إن بلده يدين هذه الأعمال إدانة قاطعة.

٥٤ - وأضاف أن بلده الذي ينطلق من مبادئ قمة الألفية، يكرر ضرورة إعطاء الأمم المتحدة الوسائل الكفيلة بجعلها تتلاءم مع السياق الحالي الذي لم يعد السياق الذي كان قائما عند إنشائها. إن الأمم المتحدة تواجه الآن تحديات مختلفة مثل الفقر والمجاعة والأمراض المتوطنة مثل متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز. ولم يعد الاقتصار على دراسة الحالة الاقتصادية العالمية كافيا، بل يجب الآن الإعراب عن خطة عمل جذرية وإيجاد الحلول الواقعية.

٥٥ - والتعاون المنتظم لم يعد كافيا أيضا لمكافحة الفقر، وسيتضاءل الأمل في تحقيق نتائج ملموسة إذا لم يتم تغيير الاتجاه إلى الانخفاض في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن ثم فإن بلده يطلب مرة أخرى من الشركاء في التنمية احترام الأهداف المحددة في مجال هذه المساعدة. والبنود المدرجة في جدول الأعمال تتطلب القيام بعمل فوري.

٥٦ - ويود بلده الإشارة من جديد إلى الرأي القائل بإنشاء مجلس يعنى بالتنمية يعمل على إدارة عملية العولمة التي وإن كانت تتسم ببعض الفوائد إلا أن لها آثارا خطيرة ووخيمة. وهو يأمل في أن تكون الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية بناءة ومواتية للبلدان النامية وأن يفضي المؤتمر إلى أنشطة واقعية. إن بلده يؤيد أيضا الاجتماع الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية ولكنه يؤكد ضرورة مناقشته للمساعدات الزراعية والدفاع عن مبدأ النظام التجاري متعدد الأطراف العادل والمنفتح الذي يمنح البلدان النامية نظاما تفضيليا. وقال إن مشكلة الدين الخارجي للبلدان النامية تثير قلقا بالغا وتتطلب حلا عاجلا ونهائيا في شكل تخفيض الدين أو إعادة جدولته.

٥٧ - **السيد الحداد** (اليمن): قال إن المجتمع الدولي يجب أن يجد حلا لما يعتري النشاط الاقتصادي حاليا من بطء. وأضاف أن وفده سبق أن أدان الأعمال الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ومرتكبيها وقدم تعازيه لضحاياها من شعب الولايات المتحدة وحكومته. وأضاف أن آثار هذه الأعمال ستظهر على مستوى الأنشطة نظرا للترابط الوثيق بين الاقتصادات في عصر العولمة ولن يكون بالإمكان الخروج من دائرة الانكماش في مجال النشاط الاقتصادي إلا بتوفير رؤوس الأموال وإعادة بناء الثقة لدى المستهلك والقضاء على أسباب تباطؤ الأنشطة الإنتاجية في البلدان المتقدمة النمو. إن هذا التباطؤ قد بدأ يؤثر على البلدان النامية في عام ٢٠٠١ كما يدل على ذلك تدني أسعار السلع الأساسية والصعوبات التي تواجه التصدير والحصول على رؤوس الأموال، ونضوب التدفقات المالية. وتدل المؤشرات

على أن معدلات الدخل القومي في البلدان النامية ستنخفض بوجه عام من الآن وحتى نهاية عام ٢٠٠١.

٥٨ - وأضاف أن إعادة الاقتصاد الدولي إلى وتيرة نموه المنشودة هو أحد أهداف عمل اللجنة الثانية. إن البلدان وأجهزة الأمم المتحدة وصناديقها والوكالات المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لديها كلها مصلحة مشتركة في تنشيط الاقتصاد. ومن ثم فإنه يتعين إعادة تأكيد الإرادة السياسية الواردة في إعلان الألفية الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ومن أهداف هذا الإعلان إضفاء الطابع الاجتماعي والإنساني على العولمة وتوسيع دائرتها المحصورة في الأسواق المالية والتجارية بحيث تتسم عائداتها بالعدالة لكل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. ويلاحظ في الواقع تكاملا بين هذين النوعين من البلدان في ممارسة المسؤوليات المشتركة، ومن الإنصاف أن يتم توزيع الثروات بصورة أكثر عدلا. إن حرمان غالبية البلدان من فوائد العولمة لن يؤدي إلى اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء ويضر بالاستقرار والأمن في البلدان النامية فحسب بل وعلى مستوى العالم.

٥٩ - وعلى المجتمع الدولي اتخاذ الوسائل الفعالة لمساعدة البلدان النامية في القضاء على الفقر وهو ما ينص عليه إعلان الألفية. إن أقل البلدان نموا والبلدان النامية لن تتمكن بشكل عام من تحقيق أي نمو اقتصادي ما لم يتم إيجاد حل لمشكلة ديونها.

٦٠ - وأضاف أن هذه البلدان تشعر بالامتنان للجهود التي تبذل في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون بما في ذلك الإلغاء التام لهذه الديون. ومن ثم فإنه يتعين زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقوم بدور رئيسي بالنسبة للبلدان النامية. إذ أن الانحسار المتواصل لهذه المساعدة أمر يبعث على القلق.

٦١ - وفيما يتعلق بالنظام التجاري فإن جهود البلدان النامية (الإصلاحات الاقتصادية والأشكال المتنوعة من تدابير المواءمة المطلوبة ومن بينها تحرير الأسواق) بغية الاندماج في الأسواق الدولية لن تحرز الأهداف المنشودة بدون رفع القيود عن منتجاتها وبخاصة صناعة المنسوجات والنظر في تدني أسعار السلع الأساسية، كما تبرز في هذا السياق ضرورة رفع القيود عن حيازة التكنولوجيا والعمل على رأب الفجوة الرقمية فيما بين البلدان النامية والبلدان الصناعية لما في ذلك من تأثير هام على عمليات التنمية المستدامة.

٦٢ - ويرى ممثل اليمن أن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية يجب أن يعمل على إزالة العقبات المتعددة التي تعترض التنمية ويساعد البلدان النامية على بلوغ الغايات المنشودة لازدهار شعوبها الرازحة تحت وطأة الفقر والمرض وتدني مستويات الحياة الكريمة.

٦٣ - **السيد موجيدو** (إسرائيل): قال إن المسائل المعروضة على اللجنة الثانية تؤثر على رفاهة البشرية ومستقبل كوكب الأرض، والجوع والفقر عاملان من عوامل عدم الأمن على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، وأدت بعض الممارسات بالفعل إلى خسائر لا رجعة فيها بالنسبة للبيئة في جميع أنحاء العالم، والمجتمع الدولي يتعرض لمعضلات قاسية تتطلب حلولا مكلفة في فترات زمنية قصيرة. ولحسن الحظ تم الاتفاق بالإجماع على الأهداف الأساسية للتعاون الدولي ووضعه في خدمة التنمية المستدامة، ومن هذه الأهداف القضاء على الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي والبحث عن حلول شاملة للتغيرات المناخية والتصحر وإزالة الغابات ومساعدة البلدان النامية، لأن التنمية المستدامة هي وحدها التي يمكن أن تحقق مستوى الموارد التي يتوقف عليها بقاء الأجيال القادمة، والجهود المشتركة ذات البعد العالمي هي وحدها التي تسمح بإشراك ملايين الفقراء في الرخاء المتزايد في هذا الكوكب.

٦٤ - وأضاف أن إسرائيل التي تشعر بالقلق البالغ إزاء هذه المسائل قد قررت تركيز نشاطها في المجالات التي أحرزت فيها أكبر قدر من الخبرة والكفاءة وهي زيادة الإنتاج الغذائي في ظروف مناخية صعبة وتنمية المجتمعات الريفية. وعُهد بهذه المهمة إلى مركز التعاون الدولي الذي درب منذ إنشائه حوالي ٠٠٠ ١٧٦ طالب من ١٤٠ بلدا ناميا، ونفذ عشرات المشاريع في العالم متبعا دائما نفس مبادئ العمل. ويدعو بلده شركاءه الحكوميين والمنظمات الدولية إلى التجديد وإلى إثراء خبراتهم بالوسائل التجريبية واختيار النهج القائمة على المشاركة كما تفعل إسرائيل بالنسبة لإدارة مواردها المائية وقطاعها الزراعي وبرامجها في المدن. ويعمل المركز في المقام الأول في المجالات التي حصلت فيها إسرائيل على ميزة مقارنة أو خبرة عميقة مثل الري والزراعة في المناطق القاحلة ومكافحة التصحر وإدارة المياه والتعليم قبل المدرسي والتنمية المجتمعية وطب الحالات العاجلة والكوارث. وهي تمارس أنشطتها التعاونية في جميع أنحاء العالم النامي دون تحديد جغرافي. ولديها أفرقة مدربين متنوعي الكفاءات اللغوية وتؤكد على الاستفادة إلى أقصى حد من الموارد البشرية لأن التعليم هو أفضل ضمان للتنمية المستدامة. ويقوم المركز بشراكات مع هيئات تنمية أخرى حكومية وغير حكومية ومنظمات دولية ومصارف إنمائية في مجالات تخصصه.

٦٥ - وقال إن رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق قد أتيحت له الفرصة ليعلن أن الأرض والأشياء المادية ليست هي التي تحدد القوة والثروة وإنما الموارد الثقافية والعلمية والتكنولوجية والإعلامية، التي لا تعترف بالحدود والحواجز الزمنية وتتاح لكل من يرغب في الاستثمار في التعليم. وهذه الملاحظة لم تكن في أي وقت أصدق منها الآن.

٦٦ - **السيد سعد** (العراق): قال إن العولمة قد وسعت ولاتزال توسع الهوة بين الأغنياء والفقراء. وهذه الظاهرة الخطيرة تقتضي المطالبة بإرساء قواعد الشراكة الدولية الحقيقية من أجل إعادة تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية على المستويين الدولي والوطني والالتزام بمبدأ الانتفاع المنصف للجميع من التقدم العلمي والتكنولوجي دون استخدام الدول الغنية هذا التقدم لاستغلال دول وشعوب العالم.

٦٧ - ومضى قائلا إن الاقتصاد العالمي يمر بظروف دقيقة للغاية تتسم بالبطء وتزايد احتمالات الركود. والبلدان النامية هي ضحية هذا التراجع في النمو مما زاد من تهميشها من جراء تزايد ديونها وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية والصعوبات التي تعرقل وصول صادراتها إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. ويُرجى أن يؤدي المؤتمران الدوليان القادمان وهما المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة إلى تحديد الاختناقات ووضع حلول صحيحة ومناسبة تساعد الدول النامية على الاندماج في نظام اقتصادي عالمي أكثر توازنا.

٦٨ - وأضاف أن حكومته أرست منذ عام ١٩٦٨ خططا وبرامج للتنمية الشاملة لمختلف قطاعات الاقتصاد وتنشيط القطاع الخاص مما أسهم في بناء هياكل أساسية صلبة كان لها بالغ الأثر في زيادة مستوى الدخل الفردي وإيجاد مناخ موات للاستثمار ومساعدة البلدان النامية الأخرى.

٦٩ - ولكن العقوبات الشاملة المفروضة على العراق منذ عام ١٩٩١ أدت إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة الثلثين نتيجة انخفاض إنتاج النفط والإنتاج الزراعي وتدمير قطاع الصناعة، وتوقف عدد كبير من المشاريع الحكومية والخاصة مما أدى إلى زيادة البطالة والفقر وقد دخلت العقوبات المفروضة عامها الـ ١١ وتعد بجميع المقاييس شكلا من أشكال إبادة الجنس البشري وعقابا جماعيا وانتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة الذي يوصي بالتعاون الدولي

لحل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني وتعزيز احترام حقوق الإنسان.

٧٠ - وهذا هو السبب في أن وفد العراق يرى أنه يتعين على اللجنة الثانية النظر في الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعقوبات على البلد المستهدف والبلدان الثالثة واعتماد القرار اللازم في هذا الصدد.

٧١ - **السيد الصغير** (الإمارات العربية المتحدة): أعرب عن تعازيه لأسر ضحايا الاعتداءات الآثمة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر وأكد من جديد تضامن ومشاركة بلده في الجهود الرامية إلى القضاء على الإرهاب.

٧٢ - وقال أن جدول أعمال اللجنة الثانية يعكس بوضوح مدى الاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي لدعم وتعزيز آليات التنسيق والتعاون الاقتصادي لمواجهة تحديات النظام العالمي الجديد. وبالرغم من التحسن النسبي الذي طرأ على أوضاع بعض المناطق الجغرافية من جراء العولمة والتحرر الاقتصادي إلا أن مثل هذا التحسن لم يطرأ على بلدان العالم الثالث التي تعاني حاليا من تراجع معدلات النمو بها وانتشار الفقر والجوع والجهل والبطالة والأمراض وتدهور البيئة وغيرها من المشاكل مثل الديون وهروب رؤوس الأموال والهبوط المستمر في مستوى الدخل القومي.

٧٣ - وأضاف أن هذا الواقع المر الذي تفرضه على أكثر البلدان فقرا سياسة بعض الدول القوية اقتصاديا يشكل عقبة أمام تنمية غالبية شعوب العالم. ومن ثم فإنه يتعين على المجتمع الدولي وضع استراتيجية اقتصادية عالمية مشتركة قائمة على مبادئ الشفافية والمساواة وتبادل المصالح بين الدول وحق الدول النامية والصغيرة في المشاركة بفعالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية والاستفادة من مزايا العولمة وتكنولوجيات الاتصالات الحديثة.

٧٤ - وتوصي دولة الإمارات العربية المتحدة بانتهاج سياسات اقتصادية أكثر انفتاحا إزاء البلدان النامية وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وإلغاء القيود على التجارة الخارجية وزيادة حجم الاستثمارات حتى تتمكن الدول النامية من الحصول على الدخول اللازمة لاستغلال مواردها البشرية وتنفيذ الإصلاحات اللازمة بها.

٧٥ - وقال إن الأمم المتحدة تضطلع بدور أساسي في النظر في الديناميات الاقتصادية بين البلدان النامية، والإمارات العربية المتحدة تكرر تأييدها للجهود التي تبذل لإجراء الإصلاحات اللازمة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة في المجالات الاقتصادي والمالي والبشري وتدعو البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمنظمة العالمية للتجارة وأجهزة التمويل والتنمية الأخرى للعمل بمزيد من النشاط من أجل تحقيق التنمية المستدامة في العالم. وهي تكرر أيضا دعمها للاقتراحات التي أعربت عنها مجموعة الـ ٧٧ من أجل مشاركة أكبر للبلدان النامية في أعمال المنظمة وتعبئة الموارد المالية في خدمة التنمية وحفظ السلام والأمن في الدول.

٧٦ - وإن دولة الإمارات العربية المتحدة التي تؤمن بمبدأ الاقتصاد الحر كضرورة لتحقيق التكامل الاقتصادي الدولي قد أصدرت العديد من التشريعات التي ساهمت في انفتاح أسواقها الوطنية للاستثمارات العالمية. كما حرصت على المشاركة في اتفاقية تحرير التجارة الدولية اقتناعا منها بضرورة إلغاء الحواجز أمام تجارة السلع والخدمات. كما اضطلعت دولة الإمارات بمسؤولياتها في مجال المساعدة المالية للبلدان النامية وركزت جهودها على أقل البلدان نموا في أفريقيا وآسيا والبلدان ضحايا الكوارث الطبيعية والصراعات المسلحة.

٧٧ - وقال إن بلاده إيمانا منها بمبدأ عدم جواز حيازة الأراضي بالقوة واستنادا إلى مبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، تحرص على الإعراب عن قلقها البالغ إزاء استمرار الأزمات الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي يواجهها الشعب الفلسطيني من جراء الاحتلال الإسرائيلي، وتشعر بالقلق بخاصة إزاء العنف المفرط الذي تمارسه القوات الإسرائيلية والحظر المفروض على الفلسطينيين ومصادرة أراضيهم ومواردهم المائية وثرواتهم الوطنية وهو ما يشكل انتهاكا للقانون الدولي.

٧٨ - **السيد بوتنارو** (جمهورية مولدوفا): قال إن قمة الألفية تعد من أهم الأحداث في تاريخ الأمم المتحدة وقد حددت لنفسها مهاما واقعية بشأن أهم الموضوعات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في عصر العولمة. وينص إعلان الألفية بوضوح على أن التحدي الرئيسي الذي يواجه المجتمع الدولي اليوم هو العمل على أن تصبح العولمة قوة إيجابية بالنسبة للإنسانية جمعاء. إن التوزيع المجحف للثروات وبقاء غالبية سكان الأرض في حالة فقر أمر غير مقبول أدبيا، ومن واجب المجتمع الدولي إيجاد حلول لمشكلة الفقر.

٧٩ - وأضاف قائلا إن على الحكومات خلال عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر، تنشيط النمو الاقتصادي وتلبية الاحتياجات الاجتماعية. ومن الضروري لمواجهة الأسباب العميقة للفقر، حسن إدارة الشؤون العامة عن طريق مكافحة الفساد ومواصلة إصلاحات الاقتصاد الكلي. ويتعين على الحكومات البرهنة على رغبتها في العمل وذلك عن طريق تعبئة الموارد الداخلية لصالح التنمية وبخاصة لصالح الرعاية الصحية الأولية والتعليم الأساسي. ويُرجى أن يتيح المؤتمران اللذان سيعقدان عام ٢٠٠٢ وهما المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي سيعقد في المكسيك ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة الذي سيعقد في جوهانسبرغ، الفرصة لإحراز تقدم لصالح الاستقرار المالي ومنع الأزمات وتحقيق التنمية المستدامة وإيجاد حلول تجديدية لتعبئة الموارد اللازمة لتسوية أعنف المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في العالم.

٨٠ - وقال إن إصلاح البناء الاقتصادي العالمي يعد أمرا ملحا، ومن الضروري الاستثمار في البلدان النامية مع العودة إلى التفاوض معها بشأن تخفيف الديون وإدماج البلدان التي تمر بفترة انتقالية في الاقتصاد العالمي عن طريق توسيع نطاق وصولها إلى الأسواق والسماح لها بالاستفادة بصورة أكبر من التبادل الحر.

٨١ - ومن المعلوم أن تباطؤ الاقتصاد العالمي تترتب عليه نتائج سلبية بالنسبة لأكثر البلدان فقرا لأنه يقلل من الاستثمارات في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، وقد أصاب هذا التباطؤ أيضا، من جراء العولمة، البلدان التي تمر بفترة انتقالية. وقال إن بلده ينوي رغم كل شيء مواصلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية لضمان النمو والعدالة الاجتماعية. وقد اتخذ تدابير لإعادة انضباط الميزانية وتشجيع الإنتاج الصناعي والصادرات واصلاح نظام الضمان الاجتماعي والحد من النفقات الإدارية وإدارة المساعدة المالية الأجنبية بصورة أفضل. كما وضع استراتيجية ترمي إلى تشجيع الإنتاج عن طريق إعادة هيكلة المشاريع والشركات وخصخصة الشركات العامة وإصلاح البرامج الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة بين السكان، وهو يضطلع بدور نشط في التعاون الإقليمي والدولي في إطار حلف الاستقرار والتعاون من أجل أوروبا الجنوبية والشرقية ومجموعة جورجيا وأوزبكستان وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وكذلك منظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي.

٨٢ - واختتم كلمته قائلا إن المهمة الواقعة على عاتق الأمم المتحدة خلال الألفية ستكون صعبة وهدفها الأساسي القضاء على الفقر ووسيلتها المتميزة التعاون من أجل التنمية

داخل منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والتجارية متعددة الأطراف.

٨٣ - **السيد البناي** (الكويت): أكد تضامن شعب وحكومة الكويت مع الولايات المتحدة بعد اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وحرص على أن يؤكد للشعب الأمريكي تضامن الشعب الكويتي معه ومع عائلات الضحايا. وقال إن هذه الجريمة لم تكن في حقهم وحدهم وإنما في حق الإنسانية جمعاء التي تبكي ضحايا هذا العدوان البشع الجبان. وقد برهن المجتمع الدولي أيضا على تضامنه وقرر اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة الإرهاب.

٨٤ - وأعرب عن أسف الكويت إزاء تراجع النمو الاقتصادي نظرا لأنه يتعين من الآن وحتى عام ٢٠١٥ بلوغ الهدف الخاص بتخفيض عدد السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد في العالم إلى النصف. كما يجب أيضا تحسين مصير ضحايا الجوع، والسكان الذين لا يتسنى لهم الحصول على المياه العذبة. إن مكافحة الفقر يجب أن تحرز تقدما من الآن وحتى الموعد المحدد، كما يجب أن تسجل حقوق الإنسان وبخاصة في المجال الاقتصادي تقدما ملحوظا وهو ما يقتضي تحقيق الشراكة على المستوى العالمي.

٨٥ - وقال إن بلده ينتظر باهتمام نتائج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية. ويأمل أن تبذل بلدان الشمال كل ما في وسعها لضمان استئناف المساعدة الإنمائية الرسمية التي تعد من واجبات التضامن وهو ما تؤمن به الكويت. إن هذا من شأنه أن يكفل تعايشا أفضل وتقاسما أفضل للمسؤوليات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. إن البلدان النامية بحاجة إلى أن تترجم العولمة إلى تعاون فعلي لضمان النهوض بالتنمية وانفتاح الأسواق وإيجاد عالم أكثر اندماجا. ويجب التوصل إلى توزيع أكثر عدلا لثمار العولمة. والكويت تنتظر باهتمام نتائج قمة جوهانسبرغ المعنية بالتنمية المستدامة حيث يتم استعراض نتائج العقد الماضي. أنها ستتيح الفرصة لتأكيد الجهود التي يتعين القيام بها في إطار التعاون الدولي لحماية البيئة التي تعد مشاكلها حاليا جزءا لا يتجزأ من مفهوم التنمية المستدامة. وقد التزم المسؤولون الكويتيون في قمة الألفية باحترام البيئة وحمايتها من أجل الأجيال القادمة.

٨٦ - وأضاف أن الكويت تذكِّر بهذه المناسبة بالبند ١٧٧ من جدول أعمال الجمعية العامة المعنون ''الاحتفال باليوم العالمي لمنع استخدام البيئة في الحروب والصراعات العسكرية'' وتناشد جميع الدول تأييد هذا البند، وإصدار قرار بشأنه حتى لا يتم استغلال البيئة في الصراعات العسكرية.

٨٧ - **السيد مانيس** (السودان): قال إن اللجنة الثانية تجتمع في ظروف مأساوية في أعقاب أعمال الإرهاب التي أصابت الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وأضاف أن وفده يجدد رسميا إدانة تلك الأعمال الإجرامية ويؤكد تعاون السودان مع المجتمع الدولي لمحاربة الإرهاب بكافة صوره وأشكاله ويعرب عن تعازيه لأعضاء الوفد الأمريكي وعبرهم لشعب وحكومة الولايات المتحدة.

٨٨ - وأضاف أن المناقشة العامة التي تجريها اللجنة الثانية هذا العام تكتسب أهمية خاصة في تقييم مسار التعاون الاقتصادي لكونها تأتي بعد عام من قمة الألفية. وكان رؤساء الدول قد حددوا في تلك المناسبة أوجه النقص في التجارة الدولية والتنمية وكذلك مختلف المخاطر التي تهدد البشرية جمعاء. كما حددوا سبل ووسائل محاربة التخلف الاقتصادي والاجتماعي والفقر. وقد تابع وفد السودان بارتياح الجهود الدولية منذ إعلان الألفية ويذكر على سبيل المثال دورة الجمعية الاستثنائية لمكافحة الإيدز، والمؤتمر المعني بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة، ومؤتمر

الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا واعتماد مؤتمر لوساكا للمبادرة الأفريقية الجديدة وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن أفريقيا ومؤتمر بون المعني بالتغييرات المناخية. ويجري الإعداد حاليا لاجتماعات هامة مثل المؤتمر الوزاري الرابع للمنظمة العالمية للتجارة الذي سيعقد في الدوحة (قطر) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة.

٨٩ - وقال إن العقدين الماضيين شهدا ظاهرة فتور المانحين، وبالمقابل هناك مؤشرات لتلاشي آمال وتطلعات الدول المتلقية في جدوى تعدد المبادرات والمؤتمرات وهو ما يحتم على اللجنة الثانية اتخاذ خطوات عملية تؤدي إلى نتائج ملموسة في شراكة ومسؤولية مشتركة بين الشمال والجنوب. إن أهداف التنمية واردة في إعلان الألفية: خفض الفقر إلى ٥٠ في المائة من الآن وحتى عام ٢٠١٥ وتحقيق التنمية المستدامة وسد الفجوة بين الشمال والجنوب وتعزيز الطابع الإنساني للعولمة وزيادة المساعدة الإنمائية وحل مشكلة الدين الخارجي ورفع القيود التجارية وفتح الأسواق أمام صادرات البلدان النامية ومنع تهميش هذه البلدان. والسودان على يقين بأنه سيتم التوصل إلى توافق في الآراء حول جميع هذه الأهداف خلال مؤتمرات الدوحة ومونتري وجوهانسبرغ، مما سيساعد على إيجاد حلول مرضية لمشاكل البلدان النامية.

٩٠ - **السيد شوا** (جمهورية كوريا): طلب الكلمة حول نقطة نظام فقال إن ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية صرح في وقت سابق من الجلسة أن ''الشعب الكوري قد وقف كتلة واحدة لتحقيق حلم زعيمه الأعلى الجنرال كيم يونغ ايل بإقامة دولة قوية''. وهو يرى أن جملة ''الشعب الكوري'' في هذه الكلمة يجب أن تعني ''شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية'' وطلب إدراج ملاحظته في المحضر الموجز للجلسة السابعة للجنة الثانية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.